قواعد النشر

أولاً : شروط النشر

١ -أن يكون البحث متسماً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.

٢ -ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.

٣ -جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

ثانياً: تعليمات النشر

١ -يرسل الباحث بحثه إلكترونياً على الموقع التفاعلي للمجلة http://journals.qu.edu.sa/.

٢ -يطبع البحث بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج (Microsoft Word) و (pdf) متوافق مع (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (٣ سم) لكل هامش، ومرقمة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول.

٣ - يقدم الباحث ملخصاً للبحث باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.

٤ -تكون الكتابة بالخط المشهور [Traditional Arabic] العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمتن بحجم (١٦) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.

٥ - تكتب الآيات القرآنية برسم مصحف المدينة.

٦ -لا تزيد صفحات البحث عن خمسين صفحة.

٧ -يكتب الباحث عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها باللغتين.

٨ -يتم التوثيق من المصادر والمراجع وفق ما يلي:

أ) الكتب: ذكر المصدر أو المرجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة.

ب) الدوريات: يتم توثيقها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية، ورقم المجلد والعدد والصفحة.

٩ -توضع حواشي كل صفحة أسفلها ويكون ترقيم الحواشي متسلسلاً من أول البحث إلى نهايته.

١٠ -في فهرس المصادر والمراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ودار النشر، وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.

١١ -عند ورود الأعلام في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى مثال: (ت ٢٦٠هـ)، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

١٢ -لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.

١٣ -يعطى الباحث نسختين من المجلة، وسبع مستلات من بحثه المنشور .

١٤ -يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل مالم يعدل.

١٥ -تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

عناوين المراسلة

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية)

جميع المراسلات ترسل باسم رئيس تحرير المجلة:

الموقع الإلكتروني: http://journals.qu.edu.sa

البريد الإلكتروني: qu.mgllah@gmail.com

هاتف المجلة: ٠٠٩٦٦١٦٣٨٠٠٥٠

تحويلة رئيس التحرير: ٨٣٩٧ تحويلة أمين المجلة: ٨٥٩٨

جوال المجلة: ٠٠٩٦٦٥٩٣٢٢٠٣٥٨

Qassim University
جامعة القصيم
المجلة العلمية لجامعة القصيم
(مجلة محكمة)

المجلد (١٠) – العدد (١)

مجلة العلوم الشرعية

محرم ١٤٣٨هـ - أكتوبر ٢٠١٦م

النشر العلمي والترجمة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ. د. عبدالعزيز بن محمد الربيش

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

الأعضاء

أ. د. إبراهيم بن صالح الحميضي

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

أ. د. عبدالله بن عبدالعزيز الغصن

الأستاذ الدكتور بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

أ. د. عبدالعزيز بن محمد العويد

الأستاذ الدكتور بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدارسات الإسلامية، جامعة القصيم.

أ. د. علي حسين شطناوي

الأستاذ الدكتور بقسم الأنظمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

د. يوسف بن على الطريف

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

د. محمد بن عبد الرحمن الدخيل

الأستاذ المشارك بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

أمين المجلة

د. محمد فوزي عبد الله الحادر

أستاذ الفقه المشارك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

رقم الإيداع : ٢٠٢٨ / ١٤٢٩

مجلة العلوم الشرعية
جامعة *القصيم*، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ١-٤٢١ (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... أما بعد،

فيسر هيئة تحرير مجلة جامعة القصيم العلمية " العلوم الشرعية "أن تضع بين يدي قرائها المجلد العاشر، العدد الأول، وقد حوى بين طياته جملة من الأبحاث المتخصصة في علوم الشريعة والدراسات الإسلامية والأنظمة، بالإضافة إلى تعريف برسالة علمية تمت مناقشتها.

وهي على النحو الآتي :

أولاً: الأبحاث

- مسارات البحث العلمي في السنة النبوية "دراسة وصفية استشرافية" .

حاول الباحث من خلال بحثه رسم خارطة هذا العلم "السنة النبوية" وتحديد أهم المسارات البحثية فيه، نحو مسار دراسات المصطلح ومسار دراسات العلل ومسار دراسات الجرح والتعديل وغيرها، وذلك من جهة وصف واقعها وذكر بعض النماذج البحثية في هذه المسارات، ومحاولة تقديم رؤى علمية تساهم في تعزيز الجانب البحثي لهذه المسارات.

- قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم.

لقد ركز الباحث على قرينة من القرائن المهمة في علم علل الحديث وفي الترجيح بين الروايات المختلفة على شيوخ الرواة المكثرين، وهي قرينة اختصاص الراوي بروايته عن شيخ، أو عن أهل بيته او بلده وغير ذلك.

- حديث معاذ بن جبل "رضي الله عنه" (رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة).

عمدت الباحثة إلى تقديم دراسة تأصيلية في علم فقه الدعوة وحديثها ومادتها من حديث رسول الله "صلى الله عليه وسلم"، والكشف عن الفوائد والمعارف والدروس الدعوية المتعلقة بأركان الدعوة في حديث معاذ بن جبل "رضي الله عنه" (رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة).

- الأدلة العقلية على صفة العلم الإلهي.

لقد تناول الباحث مفهوم منزلة وأنواع الأدلة العقلية من المنظور السلفي، وكيف يمكن تطبيق هذه الرؤية السلفية على آحاد مسائل الاعتقاد وقد اختار مسألة "صفة العلم الإلهي" محل التطبيق لشرف هذه الصفة ولما لها من تعلق بكثير من مسائل الاعتقاد كالصفات الاختيارية ومسائل القدر ونحوها.

- الإكراه والسكر في موانع المسؤولية الجنائية.

بيّن الباحث أن الإنسان يتحمل مسؤولية الأعمال المحرمة التي يأتيها مختارا ًومدركاً لمعانيها ونتائجها، وعليه فمن أتى فعلاً محرماً وهو مكره أو مغمى عليه، فإنه لا يسأل جنائياً عن فعله، وحدد أسس المسؤولية الجنائية بالإتيان بفعل محرم وأن يكون الفاعل مختاراً وأن يكون مدركاً.

• مناهج الأصوليين في تقسيم دلالة اللفظ على المعنى وأثره في الفهم المقاصدي لخطاب القرآن.

تلمس الباحث في بحثه أثر الفهم المقاصدي في فهم الخطاب القرآني من خلال المنهجية الأصولية التي تناولت الدلالات في إطار مدرستي الجمهور والحنفية بناءً على ما توافقت عليه مناهجهم بخصوص دلالات اللفظ على المعنى، مع بيان الآثار المقاصدية المستفادة من إعمال الدلالات في تفسير الخطاب القرآني وفهمه عموماً.

• العوامل المؤثرة في خطبة الجمعة في المجتمع السعودي "مدينة بريدة ومراكزها أنموذجاً".

يرى الباحث أن اختيار موضوع الخطبة من أهم عوامل نجاحها والتأثر بها، إذ يجب على الخطيب مراعاة ظروف الزمان والمكان عند الإعداد لها، فليس من المناسب مع بداية عشر ذي الحجة الحديث عن وجوب صوم رمضان وقيامه.

كما يجب مراعاة المكان فيما يهم حضور الجمعة من الجماعة له الأولوية في الخطبة، فالقضايا التي تهم مجتمع المدينة قبل مجتمع الدولة ومجتمع الدولة قبل مجتمع الإقليم والمجتمع الإسلامي قبل المجتمع العالمي.

• الحدود القانونية لاختصاص المحاكم الإدارية بين التوسع والتضييق "دراسة مقارنة بين كل من فرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية".

رسم الباحث الحدود القانونية لاختصاص المحاكم الإدارية داخل الساحات القضائية من خلال ثلاثة أنظمة، إحداها تمثل نموذجاً غربياً يعتبر مهد القضاء الإداري ألا وهو النظام القضائي الإداري الفرنسي ، وآخر استقى من نظيره الغربي أصوله الفكرية وهو النظام القضائي الإداري المصري، وأخيراً مع النظام الأحدث نشأة والذي يحاول أن يسابق الزمن ليصل للتنظيم الأمثل وهو النظام القضائي الإداري السعودي.

ثانياً: تقرير عن رسالة علمية نوقشت:

• رسالة ماجستير بعنوان: (المعرفة الدينية عند عبدالكريم سروش "دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة") للطالب/ عبدالله بن حمد الركف، وتمت مناقشتها في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم يوم الخميس الموافق ١٤٣٧/٥/٢٣هـ.

آملين من الله تعالى أن نكون قد وُفِّقْنا في عرض موضوعات تخدم ديننا وأمتنا وعلماءها وطلابها ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

رئيس تحرير المجلة

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ١-٤٢١ (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

المحتويات

صفحة

مسارات البحث العلمي في السنة النبوية "دراسة وصفية استشرافية"
د. خالد بن عبد العزيز أبا الخيل ١

قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم
د. أحمد عبدالله عيد المخيال ٤٧

حديث معاذ بن جبل ﷺ (رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة) "دراسة دعوية"
د. لمياء بنت سليمان الطويل ٩٣

الأدلة العقلية على صفة العلم الإلهي: في ضوء عقيدة السلف
د. ياسر بن عبدالرحمن بن محمد اليحيى ١٤٣

الإكراه والسكر في موانع المسؤولية الجنائية
د. محمد فوزي عبد الله الحادر ١٩٣

مناهج الأصوليين في تقسيم دلالة اللفظ على المعنى في على الفهم المقاصدي لخطاب القرآن
د. عبدالكريم بن محمد بناني ٢٤٥

العوامل المؤثرة في خطبة الجمعة في المجتمع السعودي "مدينة بريدة ومراكزها أنموذجاً"
د. عمر بن عبدالله العمر ٣٠٧

الحدود القانونية لاختصاص المحاكم الإدارية بين التوسع والتضييق "دراسة مقارنة بين كل من فرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية"
د. إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب ٣٥٣

تقرير رسالة ماجستير بعنوان: (المعرفة الدينية عند عبدالكريم سروش "دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة") ٤١٩

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ١-٤٦، (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

مسارات البحث العلمي في السنة النبوية
"دراسة وصفية استشرافية"

د. خالد بن عبد العزيز أبا الخيل
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخص البحث. يحاول هذا البحث أن يرسم خارطة هذا العلم "السنة النبوية" ويحدد أهم المسارات البحثية فيه، وهي: مسار دراسات المصطلح، ومسار دراسات العلل، ومسار دراسات الجرح والتعديل، ومسار الدراسات التاريخية، ومسار الدراسات المنهجية المقارنة، ومسار دراسات الدفاع عن السنة، ومسار الدراسات الموضوعية، وذلك من جهة وصف واقعها وذكر بعض النماذج البحثية في هذه المسارات، ثم لفت النظر إلى الآفاق العلمية الجديدة في هذه المسارات، ومحاولة تقديم رؤى علمية تساهم في تعزيز الجانب البحثي لهذه المسارات، ولا يدعي الباحث حصر هذه المسارات والإحاطة بكل مفرداتها لكن حسبما تقتضيه طبيعة هذه البحوث من الاختصار والإيجاز.

الكلمات الدالة: مسارات ، البحث ، العلمي ، السنة ، النبوية

مقدمة

يشتكي الكثير من الباحثين والدارسين في العلوم الشرعية وخاصة المنتمين للبرامج الأكاديمية في الدراسات العليا في الجامعات من كثرة البحوث والمؤلفات في حقول هذه العلوم، فلا يكاد يوجد فرع من فروع هذه العلوم وإلا وقد كتب فيه: إما في التحقيق أو في التأليف أو في الدراسة، وهذا التصور ساعد على رواج فكرة استواء هذه العلوم، وأنه كما قيل: ما ترك الأول للآخر، فما عسى الباحث المتأخر أن يصنع شيئاً بعد كل هذه الجهود، إذ إنه مهما أوتي من قدرة بحثية فإنه من غير الممكن أن يأتي بشيء جديد مع وجود هذ النهضة البحثية العلمية، غير أن هذا التصور وهذه القناعة لا يمكن قبولها؛ لأن الإذعان لها يعني أن هذه العلوم الشرعية علوم جامدة وتفتقد لقيمة الثراء والتجدد، وهذا غير صحيح مطلقاً؛ لأنه من جهة ينافي أصل مادة هذه العلوم القائمة على الكتاب والسنة اللذين هما مصدر الثراء والحياة، ومن جهة أخرى فإن الواقع يخالف ذلك ويدفعه؛ فها نحن نرى أن هذه الفروع من علوم الشريعة حينما ينصرف لدراستها باحث نابه ويملك مهارات بحثية كبيرة، فإنه عادة يضيف إلى هذا التخصص، وتكون دراسته من الدراسات المتميزة في هذا الحقل العلمي، وهذا يعني أنه ليست المشكلة في هذه العلوم، ولا في طبيعتها، إذ هي علوم متجددة ونابضة بالحياة، وإنما الإشكال يعود في حقيقته إلى ثلاثة أمور: أولهما: ضعف مهاراتنا البحثية، وثانيهما: عدم إدراكنا لمحكمات هذا العلم الذي نبحث فيه ونفتش عن إشكالاته، وثالثها: عدم معرفة المسارات العلمية للتخصص الذي نشتغل فيها.

أما الأمر الأول فهو من الوضوح بمكان، ويكفي –لنكتشف هذا الأمر– أن ننظر في منزلة مادة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات، فهي في حالة ركود كبيرة، وغالباً ما يُدرس منها –في برامجنا العلمية - الجانب الإجرائي

والفني، لكن الفكر البحثي ومعرفة الأدوات البحثية العلمية من المهارة والتحليل، والنقد والسبر والتقسيم فهي تكاد أن تكون غائبة من برامجنا التعليمية.

أما الأمر الثاني، وهو إشكالية إدراك المحكمات في التخصص، فهذا – برأيي – في غاية الأهمية، وذلك أن كثيراً من الباحثين يعانون – عند تسجيل أطروحاتهم – من كثرة الدراسات السابقة في موضوعهم المراد بحثه فيعدلون عنه، ويبحثون عن موضوع آخر، فينتهي الوقت المحدد لتسجيل هذه الرسائل وهم لم يقفوا على موضوع محدد، والسبب في هذا يرجع إلى ضعف إدراك محكمات هذا العلم، وذلك أن الباحث لا يمكن أن تظهر له إشكالات التخصص التي تحتاج إلى بحث ودراسة إلا بعد أن يعرف محكمات التخصص الذي ينتمي إليه ، وإذا كان لديه ضعف في تصور هذه المحكمات فستظهر لديه هذه الإشكالية – أعني كثرة الدراسات السابقة في موضوعه – ويمكن صياغة هذه المشكلة على هذا النحو: إن المشكلات أو الإشكالات البحثية التي تحتاج إلى دراسات بحثية هي أشبه بمتشابه العلم، ومتشابه العلم من غير الممكن إدراكه وتصوره حتى يدرك قبله محكمات هذا العلم، فإذا ضعف تصور المحكمات غابت الإشكالات.

أما الأمر الثالث: وهو عدم معرفة مسارات هذا العلم، فهو لا يقل أهميه عما قبله، ولعله أظهر ما يكون في حقل السنة النبوية أو الحديث النبوي، إذ رغم أن هذا التخصص يعد من أكثر من التخصصات ثراء وتنوعاً – إذ إن كل علوم الشريعة صادرة منه وواردة إليه – إلا أنه بدأ يعاني في الأزمنة المتأخرة من حالة من الضيق والضمور، فأغلب مساراته معطلة، ولا يشتغل منها سوى اثنين أو ثلاثة، وهي المسارات المشهورة التي يزدحم فيها الباحثون، والسبب في ذلك أنه عند ترسيم مسارات هذا التخصص لم يكن الترسيم عبر دراسة علمية لخارطة هذا العلم، وإنما هي اجتهادات شخصية من

بعض الأساتذة جاءت بناء على ميولهم الشخصية وهواياتهم المعرفية فنشطت بعض المسارات وتعطل البعض الآخر، ولأجل ذلك جاء هذا البحث محاولاً أن يسهم في تنشيط الحركة البحثية داخل هذا التخصص؛ إما بلفت نظر الأقسام العلمية إلى فروع جديدة داخل هذه المسارات أو إبراز مسارات جديدة في التخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست كل المسارات البحثية في تخصص السنة النبوية، وإنما توجد مسارات غيرها، مثل مسار مختلف الحديث ومشكله، ومسار التحقيق لكتب التراث، وغيرها لكن وقع الاختيار على بعضها لشهرتها وكثرة الإشكالات فيها، وأيضاً لأنها لا تكاد تخرج عنها الأقسام العلمية، ولعلي في محاولة علمية قادمة – إن يسر الله لي – أن أضيف هذين المسارين إلى ما سبق وأتوسع في المسارات الأولى لتكون في كتاب مطبوع يسد هذا الفراغ في المسارات البحثية في تخصص السنة النبوية، وهذا البحث لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة تلتمس التسديد والتوجيه.

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

ماهي مسارات البحث العلمي في السنة النبوية؟ وما هو واقعها؟ وماهي آفاقها العلمية؟ وما مجالات التجديد فيها؟ وكيف تساهم هذه المسارات في تطوير واقع الدراسات الحديثية؟

حدود البحث

سوف يكون البحث مقتصراً على أهم المسارات العلمية في التخصص، وهي مسار دراسات المصطلح، ومسار دراسات العلل، ومسار دراسات الجرح والتعديل،

ومسار الدراسات التاريخية، ومسار الدراسات المنهجية المقارنة، ومسار دراسات الدفاع عن السنة، ومسار الدراسات الموضوعية، وذلك من جهة وصف واقعها ومحاولة لفت النظر إلى التجديد فيها، ولا يدعي الباحث حصر هذه المسارات والإحاطة بكل مفرداتها لكن حسبما تقتضيه طبيعة هذه البحوث من الاختصار والإيجاز.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها:

١ - رسم خريطة لمسارات البحث العلمي في تخصص السنة النبوية.

٢ - إيضاح حدود هذه المسارات وآفاقها العلمية.

٣ - توصيف الواقع العلمي لهذه المسارات.

٤ - محاولة فتح آفاق بحثية جديدة في هذا المسارات.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في إبراز الواقع العلمي لهذه المسارات، وعلى المنهج التحليلي في محاولة فتح آفاق علمية بحثية في التخصص.

إجراءات البحث

سيعتمد الباحث -بعد توفيق الله وعونه - على أمرين اثنين، وهي:

أولاً: استقراء الواقع العلمي لمسارات التخصص وتوصيف هذا الواقع.

ثانياً: محاولة فتح آفاق علمية بحثية في هذه المسارات.

الدراسات السابقة

لم أقف على دراسة تتوجه إلى رسم مسارات التخصص على النحو الذي اتجه إليه البحث، لكن هناك بعض الدراسات التي ترصد جوانب التطور في دراسات السنة المعاصرة، من مثل كتاب: "تطور دراسات السنة النبوية" لفاروق حمادة، لكن مؤلفه -حفظه الله- اتجه إلى منحى آخر بعيداً عن رسم مسارات التخصص، وهو رصد التطور التاريخي لدراسات السنة، فخصص النصف الأول من الكتاب بذكر لمحة تاريخية عن السنة في القرون الأولى ، ثم أفرد مبحثاً عن الركود الفكري في العالم الإسلامي، ثم بداية النهضة الحديثية، ثم تحدث عن استشراف مستقبل دراسات السنة النبوية، ثم ختم الكاتب بذكر بعض أسانيده، وهذا المؤلَّف على أهميته فإن هذا البحث يتوجه إلى جانب آخر لم يكن من مقصود هذا الكتاب.

خطة البحث

جاء هذا البحث موزعاً على مقدمة عن أهمية الموضوع وتفصيل لخطة البحث، ثم على سبعة مباحث:

المبحث الأول: مسار دراسات المصطلح.

المبحث الثاني: مسار دراسات العلل

المبحث الثالث: مسار دراسات الجرح والتعديل

المبحث الرابع: مسار الدراسات التاريخية

المبحث الخامس: مسار الدراسات المنهجية المقارنة.

المبحث السادس: مسار دراسات الدفاع عن السَّنة.

المبحث السابع: مسار الدراسات الموضوعية.

وخاتمة مضمنة لأهم النتائج والتوصيات في الموضوع.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يسددني فيه، والله أعلم.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: مسار دراسات المصطلح

يسمى هذا العلم علم مصطلح الحديث، ويسمى أيضا علوم الحديث، وقد عرفه الجزائري بقوله: "قوانين الراوية التي يُعرف بها أحوال السند والمتن، من صحة وحسن وضعف، ورفع ووقف، وقطع وعلو ونزول، وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك"[(١)]. وهذا التعريف للمصطلح باعتبار غايته وهدفه، وإلا فمصطلح الحديث كما هو في كتب المصطلح يمكن أن نقول إنه: صياغة المصطلحات العلمية للمنهج النقدي عند المحدثين وترسيمها وضبط دلالاتها، وهذه المصطلحات وضعها أئمة النقد وتناولوها في تطبيقاتهم، واقتصر دور المتأخرين على التأصيل النظري لها وضبط حدودها في مسائل هذا العلم ومباحثه.

ومن يقرأ واقع الدراسات العلمية في هذا الحقل من هذه الجهة سيلاحظ أنها غالباً لا تخرج عن اختيار مصطلح من المصطلحات المتداولة في كتب المصطلح، فيقوم الباحث بدراسة تطبيقاته عند الأئمة المحدثين، وهذا كثيراً جداً في دراسات المصطلح، مثل مثلاً: "الحديث المنكر عند أئمة النقد"[(٢)]، وكذلك: "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة"[(٣)]، ودراسة: "المقترب في بيان المضطرب"[(٤)]، وهذه الدراسات تركز بشكل

(١) ينظر: توجيه النظر، للجزائري ٧٩٢/١.

(٢) وهي رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن السلمي مسجلة في جامعة أم القرى.

(٣) وهي رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية ببغداد، للباحث عبد القادر المحمدي، وقد طبعتها دار الكتب العلمية.

(٤) وهي رسالة ماجستير للباحث أحمد عمر بازمول، قدمت لكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة ام القرى. وقد طبعت بعد اختصارها في دار ابن حزم.

مكثف على دراسة التطبيقات، وهذا حقل مهم، وغالب الدراسات في حقل المصطلح تأتي على هذا النحو من حيث دراسة استعمالات وتطبيقات المصطلح، وهي دراسات مهمة ولا شك، ولها فوائد عديدة، من أهمها أنها تحل لنا إشكالية الحدود المنطقية للمصطلح التي ضبطت على يدي علماء المصطلح في القرون المتأخرة، فصار بعضها –نتيجة لهذا الضبط المنطقي - يعاني من قصور في الدلالة فجاءت هذه الدراسات لتوسع هذه الدلالة وتفتح المصطلح، لكن مع ذلك فما زال حقل المصطلح بحاجة إلى دراسات علمية تدرس المصطلح وفق المنهج الاستقرائي العلمي، وهذه قد تبدو للناظر أنها متوافرة بكثرة في الدراسات المتعلقة بالمصطلح، لكن الحقيقة أن الكثير منها هي مجرد دراسة تطبيقات هذا المصطلح عن أئمة النقد، وتخلو عادة من الدراسة وفق المنهج الاستقرائي العلمي مما يفوت على القارئ معرفة حركة هذا المصطلح وتحولاته، ولعل دراسة "الحديث الحسن لذاته ولغيره"[٥] تصلح كمثال على دراسة المصطلح وفق هذا المنهج الاستقرائي العلمي.

ومما يؤكد الحاجة إلى مثل هذه الدراسات أن كتب المصطلح التي صاغت هذه التعريفات وضبطت حدودها كانت تركز على الاستعمالات الأغلبية للمصطلح، ويبقى الجانب الآخر غير مشمول بهذا التعريف، ومهمة الباحث المتأخر اكتشاف هذا الجانب لدى أئمة النقد وإلحاقه بهذا المصطلح، أو وضع استثناء لهذا الاستعمال، وهذا لا يكون إلا بدراسة المصطلحات عبر المنهج الاستقرائي بجميع مكوناته وعناصره.

ومن الفروع التي مازالت بحاجة إلى دراسة في هذا الحقل دراسة التطور الدلالي للمصطلح الحديثي، وقراءة تحولاته، وتلمس العلائق بين الوضع الاصطلاحي لهذا

(٥) للباحث خالد بن منصور الدريس، وهي رسالة دكتوراه قدمت لجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، وقد طبعت في خمسة أجزاء في مكتبة أضواء السلف.

المصطلح وبين الوضع اللغوي الأصلي، ومحاولة دراسة استعمالات المصطلح وإطلاقه بين هذين الوضعين: الاصطلاحي واللغوي. وهي ما تسمى في علوم المغاربة المتأخرين بـ: علم المصطلحية، وهي تركز على دراسة المصطلح دراسة لسانية معجمية أولاً، ثم دراسته دراسة اصطلاحية ثانياً. ثم قراءة تحولات هذا المصطلح واستعمالاته، وهذا اللون من الدراسات سيتناول جميع المصطلحات في علم المصطلح ولا يستثني منها شيئاً، بينما الدراسات التي أشرنا إليها كانت تركز على المصطلحات الحاضرة في منهج أئمة النقد فقط، أو بعبارة أدق: المصطلح الذي له تطبيقات واستعمالات في المنهج النقدي لدى أئمة النقد، وغيرها لم يحظ بالدراسة، وهي مصطلحات كثيرة جداً(٦)، بينما هذه الطريقة في دراسة المصطلح ستدرس الجميع، غير أن أهم مكون في هذه الدراسة -والذي قد يبدو صارفاً أو معيقاً لها - هو ضرورة اشتمال المنصرف لهذه الدراسات على حصيلة لسانية واسعة في الدراسات اللغوية، وإلا فقد لا يفيد ولا يستفيد شيئاً.

---

(٦) يقول الإمام النووي معدداً مصطلحات هذا العلم في سياق حديثه عن أهمية دراسات المصطلحات التي لها تعلق بالحديث، يقول: ومن أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات، وأعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومجملها ومختلفها، وغير ذلك من أنواعه المعروفات ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رواتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمدلس وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والارسال والوقوف والرفع والقطع والانقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم رضي الله عنهم وعن سائر المسلمين والمسلمات- وغير ما ذكرته من علومه المشهورات] (شرح النووي لمسلم ٣/١)، ومقصودي من إيراد هذا النص الإشارة إلى أن كثيراً من مصطلحات هذا العلم التي ليست لها حضوراً في تطبيقات أئمة النقد متعددة ولم تدرس ، فهي مازالت بحاجة إلى دراسة.

ومن الحقول المهمة في دراسات المصطلح والتي مازالت بحاجة إلى دراسة واسعة: دراسة المصطلحات الحديثية التي إما ليست مدونة في كتب المصطلح، أو أن لها أشارت سريعة لا توزاي مكانتها وحضورها في المنهج النقدي، وهذه المصطلحات موجودة في كتب الجرح والتعديل، أو كتب العلل، أو كتب السؤالات، ولعلي أشير هنا– على سبيل التمثيل إلى بعض المصطلحات التي يكون حضورها في كتب المصطلح لا يوازي مكانتها النقدية، أو أن ليس لها ذكر البتة في كتب المصطلح.

المصطلح الأول: "التجويد"، وهذا المصطلح لها حضور كبير في المنهج النقدي عن أئمة النقد، ويستعملونه كثيراً في تعليلهم للأخبار، فمثلاً سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث فذكر طريقين لهذا الحديث، فسأله ابن أبي حاتم: أيهما الصحيح؟ قال: جميعاً صحيحين، حماد قصّر به وجرير جوَّده"[٧]، ومثل ذلك قول الطبراني عن حديث: "جوّده موسى بن عقبة، فرواه متصلاً عن ابن عمر وابن عباس، ورواه شريك عن أبي إسحاق فلم يصله"[٨]، والأمثلة كثيرة على حضور هذا المصطلح على ألسن أئمة النقد ومن جاء بعدهم كالخطيب وغيره[٩]، ومع ذلك لم نر له ذكراً في كتب المصطلح يوازي هذه الأهمية[١٠]! ومثله أيضا مصطلح "التقصير" الوارد في نفس النص المشار إليه فلم أقف على من درسه وكشف عن استعمالاته وتطبيقاته.

---

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/ ٥٩.

(٨) المعجم الأوسط ١/ ٥٨.

(٩) ينظر مثلا: الفصل للوصل المدرج في النقل ٥٨٢/١.

(١٠) أشار إليه السخاوي في فتح المغيث عند حديثه عن تدليس التسوية، وقال إن القدماء يسمون تدليس التسوية تجويداً، (٢٤١/١) لكن من يقرأ في سياقات إطلاقات النقاد لهذا المصطلح ستظهر له صور أخرى غير هذه الصورة التي أشار إليها السخاوي، وهذا يؤكد مسيس الحاجة إلى دراسة هذا المصطلح. وهناك بحث محكم للدكتور ياسر الشمالي "التجويد عند علماء الحديث " وهو منشورات جامعة اليرموك في الأردن ، ونشر ضمن أبحاثها مجلد ١٩ عدد ٤ ب ٢٠٠٣.

المصطلح الثاني: "الانتخاب": وهذا المصطلح يعني الانتقاء، وقد فسره أبو زرعة في إحدى صوره بأنه انتقاء الغرائب وترك المشاهير[١١]، كما أن له أئمة يعرفون به ويحسنون صناعته، فليس كل راو يفعله، وكان الإمام النسائي مرجعاً في عملية الانتخاب، قال مأمون المصري: "خرجنا إلى طرسوس مع النسائي سنة الفداء، فاجتمع جماعة من الأئمة: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مُربَّع ، وأبو الأذان، وكيلَجة -محمد بن صالح أبو بكر الأنماطي - فتشاوروا: من ينتقي لهم على الشيوخ؟ فأجمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه"[١٢]، ومثله الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن أرومه الأصبهاني فقد وصفه ابن عدي بقوله: "من حفاظ الناس ومن المقدمين فيه وفي الانتخاب وكثرة ما استفاد الناس من حديثه وما يفيدهم عن غيره"[١٣]. ورغم هذه الأهمية لهذا المصطلح كما يظهر من اشتغالهم به فليس له حضور في كتب المصطلح يوازي هذه المكانة التي يحتلها في علم النقد الحديثي[١٤].

المصطلح الثالث: كتب أصول الرواة، وهذه الكتب رغم أنها ركيزة أساسية في عملية النقد عند المحدثين، إذ هي كثير الدوران على ألسنة النقاد، ومن ذلك على سبيل التمثيل ما رواه ابن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي عن يونس الأيلي، قال: كان ابن المبارك، يقول: كتابه صحيح. قال عبد الرحمن: وأنا أقول: كتابه

---

(١١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/ ١٨٢.

(١٢) سير النبلاء ١٤/١٣٠.

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٣٢.

(١٤) هناك بحث للدكتور محمد عبد الله حياني وعنوانه " الانتخاب عند المحدثين" وهو منشور في مجلة جامعة أم القرى مجلد ٥عدد٧ ، ١٤١٣ .

صحيح[١٥]. ومن الأمثلة قول عبد الله بن المبارك: "إبراهيم بن طهمان والسكري يعني أبا حمزة صحيح الكتب"[١٦]، ومثله قول الأوزاعي: "عليكم بكتب الوليد بن مزيد البيروتي، فإنها صحيحة، ما عرض علي كتاب أصح من كتب الوليد بن مزيد"[١٧]. وهذه أمثلة يسيرة على أهمية هذه الكتب وعلى حضورها في صلب عمل المحدثين، ومع ذلك فليس هناك دراسة عن هذه الكتب، من جهة منزلتها وعناية الرواة بها، وأثرها في حركة النقد الحديثي، وكذلك من جهة أصول هذه الكتب وامتدادها وكيفية تعامل المصنفين الأوائل بالسنة معها.

المبحث الثاني: مسار دراسات العلل

يعد هذا المسار أهم ركن في تعلم منهج النقد الحديثي، وذلك من جهة أنه يمنح الطالب تصوراً متكاملاً عن منهج النقد، وبه يحصِّل الطالب مهارة الصناعة الحديثية، وأعني بها تحصيل ملكة التصور الصحيح لمنهج النقد عند المحدثين، وهذه لا يمكن تحصيلها إلا بدراسات تطبيقية في هذا المسار، وتتوجه بشكل كبير إلى علم التخريج ودراسة أحاديث العلل، ونسجل هنا أن هناك حالة من الحركة والنشاط العلمي في هذا المسار لم تكن موجودة من قبل، حتى قال بعض الباحثين: "بدأنا نَقْربُ من وضع منهج متقاربٍ يُصور لنا مناهج النُّقاد في تلك الحقبة من الزمن، هذه الحقبة هي العصور الذهبية لنُقَّاد الحديث، مدرسة علي بن المديني، ويحيى بن معين، و أحمد بن حنبل والمدرسة التي قبلهم، والمدرسة التي بعدهم"[١٨].

---

(١٥) تقدمة المعرفة ص٢٧٢ و ٢٧٠.

(١٦) تقدمة المعرفة ص٢٧٢ و ٢٧٠.

(١٧) تقدمة المعرفة ص٢٠٥.

(١٨) مقدمة كتاب "الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال"، ص ٧.

ويمكن لنا القول إن عامة الدراسات والبحوث المعاصرة في هذا المسار جاءت على الأضرب التالية:

الأول: دراسة وتخريج الأحاديث المعلة في كتب العلل، فيذهب الباحث إلى كتاب من هذه الكتب ويدرس أحاديثه دراسة موسعة من جهة تخريجها ودراسة عللها، ويمكن أن يمثل لهذا بالمشروع الذي أقر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في كلية أصول الدين، قسم السنة، وهو مشروع علل ابن أبي حاتم: تحقيق وتخريج ودراسة، حيث تقاسم الباحثون في الجامعات السعودية أبواب هذا المشروع، وقاموا بتحقيقه بتخريج أحاديثه ودراستها دراسة معلة.

الثاني: اختيار راو من الرواة المكثرين ودراسة أحاديثه المعلة في كتب العلل، من مثل: "الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني"[١٩]، و"أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتاب العلل"[٢٠]، أو "مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني"[٢١]، أو "الاختلاف على مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب العلل للدراقطني"[٢٢].

الثالث: جمع ودراسة الأحاديث التي أعلها إمام من أئمة النقد، من مثل: «الأحاديث التي أعلها الإمامُ أحمد بن حنبل في مسنده»[٢٣]. والأحاديث التي أعلها

---

(١٩) وهي رسالة دكتوراه قدمت لكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى للباحث خالد السبت.

(٢٠) وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية أصول الدين لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث خالد باسمح، وقد طبعت الرسالة في دار التوحيد.

(٢١) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية أصول الدين لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث عبد الله دمفو، وقد طبعت الرسالة في مكتبة الرشد.

(٢٢) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين للباحثة حليمة الشمراني.

(٢٣) وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى للباحث عيسى مسملي.

الإمام النسائي في سننه الكبرى"[٢٤]، والأحاديث التي أعلها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد"[٢٥].

الرابع: اختيار علة من العلل أو قرينة من قرائن التعليل أو الترجيح ودراستها دراسة نظرية وتطبيقية، من مثل: "حمل الروايات بعضها على بعض وأثره في نقد المرويات"[٢٦]، أو "سلوك الجادة وأثرها في إعلال المرويات: دراسة نظرية تطبيقية: ثابت عن أنس نموذجاً"[٢٧]. أو "الترجيح بالقدر المشترك"[٢٨].

الخامس: دراسة منهج إمام من أئمة النقد في التعليل، وتناول بعض الأمثلة التطبيقية، من مثل: "منهج الإمام ابن المديني في التعليل"[٢٩]ومثل: "منهج الإمام

(٢٤) وهو مشروع موزع على طلاب الماجستير في قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

(٢٥) وهو مشروع موزع على طلاب وطالبات الماجستير في قسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والآداب الإنسانية بجامعة طيبة.

(٢٦) سالة ماجستير مقدمة لقسم السنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم للباحثة غادة العوض، وقد طبعت ضمن مطبوعات "ملتقى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية " مسيرة وإنجاز.

(٢٧) رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم للباحثة فاطمة العوض، وهي ماتزال طور البحث حتى تاريخه.

(٢٨) رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم للباحث عبد الله الدوسري. وهو ما يزال طور البحث حتى تاريخه.

(٢٩) رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث طارق العودة.

البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير"[٣٠]، ورسالة: "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه الجامع الصحيح"[٣١].

هذه تقريباً أشهر المسارات البحثية داخل هذا الحقل، لكن رغم ذلك فما زال هذا الحقل بحاجة إلى دراسات متعددة من أهمها –في رأيي – مساران:

الأول: دراسات تبحث في تاريخ علم العلل: لكون علم العلل من العلوم التي لم تحظ بدراسات كثيرة كسواه من حقول علم السنة النبوية؛ وذلك لوعورته ودقة مسالكه حتى قال ابن رجب في زمانه: "علمٌ قد هُجر في هذا الزمان، وقد ذكرنا في كتاب العلم أنَّه علمٌ جليلٌ قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان"[٣٢] وقال ابن حجر عن هذا العلم: «هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرُّواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون. ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشَّأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيَّين والدَّارقطني"[٣٣]. ولأن أي علم من العلوم لابد له من قواعد تأسيسية ينطلق منها؛ ولهذا فحتى نفهم هذا العلم على أصوله الصحيحة لابد من دراسة هذه القواعد وتجليتها، وهي في ذات الوقت ضرورة لفهم تاريخ هذا العلم، كيف تكَّون؟ وماهي مراحل تأسيسه؟ ومراحل تطوره؟ وماهي قواعده التأسيسية الأولى التي انطلق منها؟ ونحو ذلك. وتتأكد الحاجة إلى ذلك إذا علمنا أن كثيراً من الكتب التأسيسية والمهمة في

---

(٣٠) وهي رسالة دكتوراه للباحث أحمد بن عبد الله منصور، وقد طبعت في دار البشائر.

(٣١) وهي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر، للباحث أبي بكر كافي، وقد طبعت الرسالة في دار ابن حزم.

(٣٢) شرح علل الترمذي ٦٦٣/٢.

(٣٣) نزهة النظر ص٨٩.

هذا العلم قد فقدت واندثرت، وهذا ما جعل الخطيب البغدادي يبدي حسرة بالغة وهو يتحدث عن ضياع هذه الكتب، حيث يقول بعدما ذكر مصنفات ابن المديني: "وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها، ولسان طائفة أهل الحديث وخطيبها، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه"[٣٤]، خاصة أن هذا الناقد قد ألّف كتباً في هذا الباب لم يسبق إليها، قال النووي في -سياق حديثه عن أسبقية ابن المديني في التأليف، وعدّد لها أكثر من مائتي كتاب -: "لم يُسبق إلى معظمها، ولم يُلحق في كثير منها"[٣٥]. وهذا يعني أن غياب هذه الكتب لابد أن يخلف أثراً سلبياً في معرفة تاريخ هذا العلم. وقال الخطيب -في سياق حديثه عن كتب ابن حبان المفقودة -: «مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرازهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به، والله أعلم»[٣٦].

ولهذا فإن الحاجة ماسة لدراسات تبحث في تاريخ هذا العلم ومراحل تطوره.

الثاني: دراسات استقرائية لقواعد ومناهج أئمة النقد في التعليل:

لكون هذا العلم كما قلنا وعراً في مضمونه، ولكون -أيضاً - هذا المنهج النقدي تشكل في بداياته على نحو عملي، وبعيداً عن الدراسات النظرية، بل إن الإمام الناقد قد لا يعلل تعليله ويكتفي بالإنكار والاستغراب، قال ابن حجر: "وقد تقصر

(٣٤) الجامع ٣٠١/٢.

(٣٥) تهذيب الأسماء واللغات ٣٥٠/١.

(٣٦) الجامع للخطيب ٤٦٧/٢.

عبارة المعلِّلِ عن إقامة الحجَّة على دعواه، كالصَّيرفيِّ في نقد الدِّينار والدِّرهم"[٣٧] وهذا ما يجعل مهمة المتأخر صعبة في تلمس واكتشاف قرائن التعليل، وبحاجة إلى أن يسلك هذا النوع من الدراسات الاستقرائية، وأيضاً بسبب هذا العوز المشار إليه في المسار السابق بقي هذا العلم في حالة من الركود والاستغلاق حتى جاء الحافظ ابن رجب وأعاد الروح لهذا العلم عبر كتابه: "شرح علل الترمذي"، وسهّل على الدارسين تعلم هذا العلم، وأحسب أن هذا الكتاب على وجه التحديد هو عمدة الدراسات المتأخرة التي اتجهت لهذا المسار، وهو الذي أوقد شرارة هذه النهضة الحديثية، وقد استمد الكتاب قيمته العلمية من كونه استقى هذه القواعد والضوابط من خلال عمل أئمة النقد وتصرفاتهم؛ ولهذا فإن الحاجة ملحة للقيام بعمل يسير على سنن الحافظ ابن رجب في تأصيل هذا العلم، ومحاولة تلمس القواعد والقرائن التي تعين على تقريب هذا العلم وتسهل فهمه. وقد قام بعض الباحثين بمحاولات جادة في استنباط هذه القواعد[٣٨] لكن -برأيي - مازالت الحاجة ماسة إلى دراسات عميقة في هذا الباب، ولكن حتى تؤتي هذه الدراسات أكلها عليها أن تتسم بأمرين مهمين:

أولهما: أن يكون انطلاقها من ممارسات أئمة النقد وتطبيقاتهم سواء في كتب العلل أو في كتب الرواية، وليس من الكتب المتأخرة؛ لأن هذا -بعد توفيق الله تعالى - مما سيعين على ملاحظة واكتشاف قرائن أو أجناس جديدة للعلة. وقد أشار ابن رجب إلى أنه لا مناص في فهم هذا العلم من المطالعة في كتب هؤلاء الأئمة،

---

(٣٧) نزهة النظر ص ٨٣.

(٣٨) وأشير هنا في هذا الباب إلى كتابين مهمين: أولهما كتاب: قواعد العلل وقرائن الترجيح للدكتور عادل الزرقي، إذ جمع فيه مؤلفة جملة مهمة من منثورات هذه القواعد، وذلك من خلال عمل أئمة النقد، ومقدمة تحقيق كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي حيث وضع محققو الكتاب مقدمة ضافية، جمعوا فيها أشتاتاً من هذه القواعد والقرائن.

فقال: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة فإذا عدم المذاكرة به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه"(٣٩)، وقبله أشار الحاكم إلى ذلك فقال: "وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه، لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ، ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم، حتى إذا شذ منها حديث عرفه"(٤٠)، وهذا النص من كلام الحاكم في شقه الأول: "لا يعرف بعدالة .." نفي للمعرفة النظرية والقياسية في إدراك هذا العلم، والنص في شقه الثاني: "وإنما يعرف بكثرة السماع .." إثباتاً للمعرفة العملية والسماعية بأنها أساسية في فهم هذا العلم وإدراك مراميه، إذ إن كثرة سماع الروايات والوقوف عليها لا يكون إلا بمعرفة عملية تتضمن الممارسة والتطبيق، وهذه معينة على جمع أشتات المنهج المتفرقة في هذه التطبيقات العملية المتعددة، والسبب في كل هذا الاهتمام بعلوم النقاد هو أن هذا المنهج النقدي تأسس على أيديهم، وهم الذين بنوه لبنة لبنة، فمن المتعذر بل المستحيل أن يستوعب الباحث هذا المنهج وهو عازب عن فهمهم.

ثانيهما: أن تعتمد منهج الملاحظة والاستقراء في قراءة تعليلات النقاد من جهة، وكذلك على منهج المقارنة بين تطبيقاتهم وأحكامهم من جهة أخرى؛ لأن هذا المنهج سيؤدي إلى إحاطة الباحث بالمنهج النقدي لدى الأئمة وفهم مسالكهم في النقد

---

(٣٩) شرح علل الترمذي ١/٢٦.

(٤٠) معرفة السنن والآثار ، للبيهقي ١ / ١٤٤.

والتعليل بخلاف ما لو انفصل الاستقراء عن الأحكام، فإن هذا قد يؤدي بالباحث إلى الجنوح في النقد، أو أن يذهب بعيداً في التكلف للبحث عن هذه القرائن والأنواع.

المبحث الثالث: مسار دراسات الجرح والتعديل

يعد هذا النوع من أقل حقول السنة ثراء في الدراسات المعاصرة؛ بسبب اعتقاد الكثير من الباحثين استقرار هذا العلم، على أيدي علماء النقد المتقدمين، وأن الإضافة فيه تكاد تكون محدودة، غير أن هذا الاعتقاد لم يبن على فهم صحيح، إذ إن هذا الحقل مازال بحاجة إلى دراسات علمية جادة تسد بعض الفراغات البحثية في هذا المسار، وعند التأمل في الدراسات المعاصرة هذا الحقل سنجد أنها تكاد تنحصر في مسارين:

المسار الأول: دراسة منهج إمام من أئمة الجرح والتعديل: من مثل منهج الإمام علي بن المديني في نقد الرجال[٤١]، ومثله: "منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال"[٤٢]، أو منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل[٤٣]. ومن مثل الإمام الساجي وجهوده في الجرح والتعديل[٤٤]، ومثل: منهج يعقوب بن شيبة في الجرح والتعديل[٤٥]، وغيرها من الدراسات، وهي دراسات

(٤١) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى للباحث إكرام إمداد الحق.

(٤٢) رسالة دكتوراه قدمت لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض للباحث قاسم سعد، وقد طبعت في خمسة مجلدات في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

(٤٣) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى للباحث: محمد عبد رب النبي الجزائري.

(٤٤) رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإسلامية ببغداد للباحث أحمد علي الزبيدي.

(٤٥) رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة في الكويت للباحث فلاح العجمي.

مهمة ؛ لأنها تمنح الباحث الخطوات الصحيحة في ترسم منهج النقاد، وتقيه من العثار والزلل، غير أني أنبه إلى أمرين اثنين:

أولهما: أن الكثير من هذه الدراسات تركز في أغلبها على دراسة جهود الناقد في الجرح والتعديل ولا تدرس منهجه! وبينهما فرق كبير، فدراسة الجهود تركز في المقام الأول على الجمع والاستقصاء لتراث هذه الإمام وإنتاجه العلمي، بينما دراسة المنهج يكون التركيز في المقام الأول على بناء واستجلاء منهج الناقد عبر دراسة: أولاً التكوين العلمي للناقد، وماهي مصادره التي يعتمد عليها، ثم ثانياً دراسة نماذج متعددة من الأمثلة والتطبيقات لبعض إنتاجه، ولا يلزم الاستقصاء فيها، وإنما يدرس منها ما يتبين معه ملامح منهج هذا الناقد. وهذا يستلزم أن يتوفر الباحث أولاً على دراية تامة بمنهج النقاد في الجرح والتعديل حتى يتسنى له معرفة تفاصيل منهج هذا الناقد ودقائقه، ومن ثم توظيف هذه المعرفة في استجلاء منهج هذا الناقد. وثانياً: على إطلاع دقيق بأسس وأدوات دراسة المنهج بطريقة علمية. وهذا التوصيف للدراسات المنهجية يعني أن مثل هذا النوع من الدراسات ينبغي الا تكون إلا في رسائل مرحلة الدكتوراه ؛ لأن الطالب في هذه المرحلة –غالباً– ما يكون قد استوعب مقتضيات دراسة المنهج ولوازمه العلمية والمنهجية.

ثانيهما: أنه وإن كان أغلب رواد هذا الفن: الجرح والتعديل تمت دراسة مناهجهم في رسائل وبحوث علمية إلا أنه مازال هناك الكثير من الأعلام لم تدرس مناهجهم ولم تبرز حتى الآن رغم حضورهم العلمي الكبير في هذا الحقل: مثل: جعفر بن محمد أبو بكر الفريابي –(ت٣٠١هـ) - فقد كان بصيراً بالرجال وناقداً متميزاً، قال عنه الخطيب: "أحد أوعية العلم، ومن أهل المعرفة والفهم، طوَّف شرقاً

وغرباً، ولقي أعلام المحدثين فِي كل بلد"[٤٦]، ووصف أبو أحمد بن عدي حضوره العلمي الكبير، فقال :"رأيت مجلس الفريابي تجوز فيه خمسة عشر ألف محبرة ، وكنا نحتاج أن نبيت في موضع المجلس، لنجد من الغد موضع مجلس[٤٧]، وتناقل عنه المحدثون كثيراً أحكامه على الرواة[٤٨]، ومثل ذلك الإمام عبد الرحمن بن عمرو أبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ) حيث كان من كبار النقاد، وصنف في ذلك كتاباً مشهوراً في الرجال، وهو تاريخ أبي زرعة الدمشقي، قال أبو بكر الخلال عنه: "إمام في زمانه، رفيع القدر، حافظ، عالم بالحديث والرجال، وصنف من حديث الشام مالم يصنفه أحد"[٤٩]، ومثلهما الإمام ابن صاعد يحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد البغدادي (٣١٨ه، فقد كان إمام زمانه في الحديث ورجاله، حتى قال الخليلي: كان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابن أبي داود، وابن خزيمة، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، ثم قال الخليلي: ورابعهم أبو محمد بن صاعد، ثقة إمام يفوق في الحفظ أهل زمانه، ارتحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق، منهم من يقدمه في الحفظ على أقرانه، منهم: أبو الحسن الدارقطني"[٥٠] وغيرهم من النقاد، ورغم هذه المنزلة الكبيرة التي ذكرنا طرفاً منها لهؤلاء الأعلام، ورغم تداول أقوالهم في كتب الرجال، فليس هناك دراسة لمنهجهم في النقد -حسب علمي -. والقصد من ذكرهم ليس الحصر والاستقصاء، وإنما الإشارة إلى وجود أئمة في هذا الفن لم يلتفت إليهم وتدرس مناهجهم أو يجمع تراثهم رغم أهميتهم وحضورهم.

---

(٤٦) تاريخ بغداد ٢٠٩/٧.

(٤٧) الكامل ٤٠٧/٦، وتاريخ دمشق ١٤٨/٧٢.

(٤٨) نقل عنه ابن الجوزي والمزي وابن حجر وغيرهم.

(٤٩) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢٠٥/١.

(٥٠) الإرشاد ٦١٠/٢.

المسار الثاني: دراسة مصطلحات وألفاظ الجرح والتعديل: وبنظرة سريعة إلى المؤلفات والدراسات التي كتبت في هذا المسار نلاحظ أنها تتجه -في المقام الأول - على جمع المصطلحات وتفسيرها، من مثل "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل". لأبي الحسن المأربي، و"معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد"، لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، وكتاب "الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل"، ليوسف محمد صديق، وكتاب "معجم المصطلحات الحديثية"، لنور الدين عتر، وكتاب "معجم علوم الحديث النبوي"، لعبد الرحمن الخميسي، وكتاب "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال"، لسعدي الهاشمي. وكتابه الآخر: "شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال"، وكتاب "مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة"، لجمال أسطيري، وكتاب "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي" لأحمد معبد عبد الكريم، وهذه الكتب – كما قلنا - تختصر على الباحث جمع هذه المصطلحات، لكنها لم تتناول – في الأعم الأغلب - مناهج الأئمة في التعامل مع هذه المصطلحات، ولا توجد دراسات مقارنة بين هذه المصطلحات وعلاقتها مع نظائرها عند الإمام الآخر، كذلك لا توجد دراسات تعتني بضبط دلالة هذه المصطلحات، خاصة إذا علمنا أن الكثير من ألفاظ والتعديل ترد في كتب المتأخرين الذين كتبوا المصطلح "منقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين؛ لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار، وتلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل، في الحكم على الراوي توثيقاً وجرحاً"[٥١]، قال السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات

(٥١) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد اللطيف ص٩٢.

الألفاظ، فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها؛ والخبرة بمدلولات الألفاظ؛ ولاسيما العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحاً، وفي بعضها ذماً، أمر شديد، لا يدركه إلا قعيدٌ بالعلم"(٥٢). وقال المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل، كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك؛ تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"(٥٣). وهذا يعني أن الباحث في هذا الحقل لا غنى له عن دراسة تطبيقات الأئمة المتقدمين لهذه المصطلحات وملاحظة سياقات الاستعمال والتوظيف لهذه المصطلحات، كما أنه لا غنى له أيضاً عن تحرير هذه العبارات تحريراً علمياً صحيحاً، وقد أشار السخاوي إلى ضرورة تحرير هذه الألفاظ، كما أشار إلى أن هذه كانت أمنية للحافظ ابن حجر ، قال السخاوي: "من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً؛ لكان حسناً، ولقد كان شيخنا –يعني ابن حجر - يلهج بذكر ذلك، فما تيسر؛ والواقف على عبارات القوم، يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"(٥٤).

ويلتحق بهذا المسار دراسة سياقات أقوال أئمة النقد في الجرح والتعديل، إذ إن هذه السياقات لها أهمية كبيرة من جهة دلالاتها على مراد الناقد من إيراده لهذا المصطلح وهذه العبارة، ومن جهة اختلاف النقاد في سياقاتهم، فهذا الناقد كثيراً ما

---

(٥٢) قاعدة في الجرح والتعديل ص٤٥.

(٥٣) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني ص٩.

(٥٤) فتح المغيث ١١٤/٢. وقد أشار أبو الحسن المأربي في مقدمة كتابه "شفاء العليل" إلى أن هذا الكتاب الذي ألفه جاء استجابة لهذا المقترح من الإمام السخاوي.

يستعمل بعض العبارات في سياق المبالغة، وخاصة عند إيرادها في سياق المقارنة، وهكذا، فدراسة هذه السياقات تكشف عن مناهجهم الدقيقة في هذا الحقل.

المبحث الرابع: مسار الدراسات التاريخية

ونعني بهذا المسار هو الدراسات التي تبحث في تاريخ السنة من جهة كتابتها، وتدوينها، ومناهج التصنيف فيها، ورغم أهمية هذا اللون من الدراسات فقد انصرف عنه الكثير من الباحثين؛ لأسباب كثيرة، من بينها خلوه من الجانب التطبيقي، وتقاطعه بشكل مباشر مع علم التاريخ ، لكن رغم وجاهة هذا التفسير إلا أنه لا ينبغي أن يخلو هذا العلم من البحث العلمي للمتخصص بالسنة، كما أنه لا يمكن لأي باحث في غير حقل السنة أن يؤدي الدور المطلوب فيه؛ لأن دراسة هذا التاريخ قائمة بشكل أساسي على التصور الدقيق لهذا العلم، وهذا لن يكون إلا للمشتغل بالسنة.

وباطلاع سريع على عامة الدراسات التي كتبت في هذا المسار نلاحظ أنها تتجه إلى حجية السنة، وتأصيل هذه المسألة من جهة التعامل مع السنة كدليل من أدلة التشريع في أصول الفقه، من مثل كتاب: "حجية السنة" لعبدالغني عبد الخالق، وكتاب "دلائل توثيق السنة" لامتياز أحمد، وكتاب "توثيق السنة" لفوزي عبد المطلب، وهذا حقل مهم بالتأكيد ولا غنى لنا عنه، لكن مازال هذا الحقل –برايي - يحتاج إلى المزيد من الدراسات حوله، من مثل: دراسة جهود الإمام الشافعي في تأصيل الاحتجاج بالسنة، وهذا ـ في رأيي ـ حقل مهم جداً ـ لم ينل نصيبه من الدراسة، ويكفي ـ لبيان أهميته أن نعلم أن الكثير من الذين كتبوا في مخاصمة السنة والتشغيب على الاحتجاج بها كانوا يجعلون الشافعي هو رأس الحربة في مقاومة منهاجهم

وفلسفاتهم! فيصفونه بالأوصاف الشنيعة[٥٥]، بل وبعضهم يؤلف الكتب المخصصة لنقض فلسفاته وتتفكيكها![٥٦] وحضور الشافعي عند هؤلاء يقابله خفوت في الدراسات على الجانب الآخر، إذ لم نجد دراسة واحدة تجلي دور هذا الإمام سواء في جمع تأصيلاته واستدلالته على الاحتجاج بالسنة، أو في طريقته ومنهجه في هذا التأصيل، وهذا باب عظيم جداً يحتاج إلى استقراء دقيق لتراث هذا الإمام. وهذا التأصيل للعلوم والمعارف في الشريعة من الصناعات الدقيقة التي اشتهر بها الشافعي، بل لا تكاد توجد عند غيره، كما في تأصيله للسنة هنا وكذلك لعلم المصطلح وعلم أصول الفقه.

ومن الدراسات التاريخية التي نحتاجها في هذا المسار: الدراسات التي تتناول تاريخ الإسناد ونشأته، فهذا جانب في غاية الأهمية؛ لأن الإسناد من أهم أركان توثيق النصوص وضبطها في السنة، والتصور السائد لدى الكثير من الناس ـ وخاصة غير المتخصصين بالسنة ـ أن الإسناد هو مجرد سلسلة رواة يتناقلون المتن فيما بينهم، ويرويه كل واحد عن الآخر، وانتهى الأمر! وهذا غير صحيح من جهة معناه الموضوعي، إذ الإسناد نظام شامل ومتكامل للرواية لا يمكن لأي راو أن يتجاوز هذا النظام، مهما كان هذا الراوي ومهما علا في رتبته، إذ وضع المحدثون الكثير من القواعد لهذا النظام حتى يحقق غايته وهدفه. ولا يمكن للباحث أن يقدم هذا التصور المهم للقارئ حتى يدرس تاريخ الإسناد، أو نظام الرواية.

---

(٥٥) من ذلك مثلاً: وصفه بالفقية الأرثوذكسي كما فعلت ناجيه الوريمي في مقدمة كتابها "الائتلاف والاختلاف: ثنائية السائد والمهمش في الفكر الإسلامي القديم" واعتبرت نصوص الشافعي في الرسالة بأنها تأسيس لمنهج أصولي أرثوذكسي!.

(٥٦) من ذلك مثلاً كتاب نصر حامد أبوزيد "الشافعي وتأسيس الأيدولوجية الوسطية".

ومن الدراسات المهمة في هذا المسار: الدراسات التي تتناول كتابة السنة وتوثيقها، لكن ثمة اعتقاد شائع لدى بعض الباحثين بأن استقرار الإجماع على كتابة السنة يعني إقفال الحديث عن هذا الجانب، وهذا غير دقيق؛ وذلك لأن الكثير من الإشكالات التي تطرح اليوم في مواجهة السنة النبوية والتوهين من قدرها تعود في جذورها إلى إشكالية التدوين، وإذا كانت أراء بعض المستشرقين ركزت بشكل كبير على هذه القضية بالتحديد، وحاولوا إعادة إنتاج هذا الإشكال بطريقة جديدة لكنها ـ مع ذلك لا تكاد تتجاوز هذه القضية؛ فهذا يعني ـ باختصار ـ مركزية قضية التدوين وحاجتها إلى دراسات علمية من واقع عمل المحدثين، وأذكر هذا المثال ـ لأؤكد أهمية الموضوع ـ عمل المستشرق جولد زيهر، وهو من أبرز المستشرقين الذين تناولوا تاريخ السنة، والأمر اللافت في الموضوع أنه نقل الإشكال من كونه قضية علمية إلى قضية مذهبية، حيث ـ كما يرى ـ تم توظيف هذا الخلاف بين القائلين بالكتابة وبين القائلين بمنعها، حيث قرر أن أهل الرأي يدعون عدم كتابة الحديث، فيضعون من الأخبار ما يثبت دعواهم، وأهل الحديث يرون جواز تقييد العلم، فيضعون ما يثبت دعواهم، ليحتجوا بصحة ما لديهم من أحاديث في خلافاتهم الفقهية[٥٧]، لكن هذا الإشكال كشف زيفه المحقق الكبير يوسف العش، حيث نشر كتاب الخطيب البغدادي "تقييد العلم" وصدره بمقدمة نفسية، وأبان أن الإشكال في أصله قائم على فكرة فاسدة، إذ قال: "فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين؛ لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسي بن يونس (١٨٧هـ) وحماد بن زيد (١٧٩هـ) وعبد الله بن إدريس (١٩٢هـ) وسفيان الثوري (١٦١هـ) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (١٦٧هـ) والليث بن سعد (١٧٥هـ)، وزيد بن قدامة (١٦١هـ) ويحيى بن اليمان (١٨٩هـ) وغيرهم، ومن

(٥٧) ينظر كتاب علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح ص٣٧.

المحدثين من كره الكتابة كابن علية (٢٠٠هـ) وهشيم بن بشير (١٨٣هـ) وعاصم بن ضميرة (١٧٤هـ) وغيرهم ، ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (١٩٧هـ) وعكرمة بن عمار (١٥٩هـ) ومالك بن أنس (١٧٩هـ) وغيرهم (٦)[٥٨].

وهذا مثال يسير أوردته فقط للتدليل على أن إشكالات قضية توثيق السنة وكتابتها تحتاج إلى إيضاح وبيان دقيق كمثل هذا[٥٩].

ومن القضايا التي تتصل بتاريخ علم الحديث قضية نشوء المدارس الحديثية[٦٠]، وسمات هذه المدارس وخصائصها، بل إن معرفة هذه المدارس واستيعابها من قبل الدارس لهذا العلم يختصر عليه الكثير من فهم تطبيقات النقاد وتعليلاتهم للأخبار، وقد أشار الدكتور همام سعيد في مقدمته لـ "شرح علل الترمذي لابن رجب": إلى أهمية معرفة هذه المدارس وعلاقتها بالمنهج النقدي، فقال: "معرفة المدارس الحديثية: نشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية، وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها. فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن، وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة، فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفياً احتمل التدليس، أو الرفض. وإن كان بصرياً احتمل النصب وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده. فإذا روى المدنيون عن الكوفيين، فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين، ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره

---

(٥٨) ينظر مقدمة تقييد العلم للخطيب، ص ٢٠.

(٥٩) هناك بعض الدراسات التي أضافت لهذا الحقل مثل دراسات في الحديث النبوي لمحمد الأعظمي، وهي من الدراسات المتميزة، لكن مازال هذا الحقل بحاجة إلى دراسات إضافية.

(٦٠) هنا كتاب: أضواء على المدارس الحديثية ، لمصطفى أبوعمارة، ولكن مازال الحقل بحاجة إلى بحوث أخرى،

علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف"[٦١].

المبحث الخامس: مسار الدراسات المنهجية المقارنة

ونعني بالدراسات المنهجية المقارنة محاولة بناء وتصميم واستخراج مناهج نقدية مستفادة من منهج المحدثين، أو مقارنة منهجهم بالمناهج الأخرى في الدارسات الإنسانية الأخرى، وهذا باب وعر، لا يمكن للباحث أن يقدم فيه أية إضافة حتى يكون على استيعاب دقيق بمنهج المحدثين النقدي من جهة، وعلى استيعاب -بالقدر نفسه - بالمنهج المراد مقارنته، وهذه الدراسات المنهجية يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: الدراسات التكشيفية لمنهج المحدثين، وأعني بذلك الدراسات التي تقوم على استخرج مناهج علمية من منهج المحدثين، وما يدعو إلى ضرورة فتح الأفق العلمي والبحثي لهذا النوع من الدراسات هو أن منهج المحدثين مكتنز بالأدوات المنهجية والنقدية، وتحتاج لاكتشافها إلى بصر دقيق بمنهج المحدثين ، وكذلك على وعي تام بالمناهج الإنسانية الأخرى، فمثلاً من أشهر نظريات النقد الحديث ما تسمى بنظرية "موت المؤلف"[٦٢]، وتقوم هذه النظرية على سلخ النص عن قائله، والتعامل مع النص معزولاً عن مصدره، وقد تمددت هذه النظرية لدى أصحابها لتطبق حتى على النصوص المقدسة ،والمقصود منها: قراءة النص بعيداً عن سلطة مصدره، وحينما نقارن في تعامل المحدثين مع هذه الإشكالية، وأعني بها إشكالية سلطة القائل

---

(٦١) (١٢٨/١).

(٦٢) هناك كتب كثيرة تحدثت عن هذه النظرية، منها بحث الدكتور عبد الخالق العف وعنوانه "موت المؤلف: منهج إجرائي أم إشكالية عقائدية".

على النص من جهة ثبوته أو من جهة فهمه سنلاحظ أنهم تجاوزوها تماماً عبر منهج الضبط العلمي، فعماد الأمر عندهم على الضبط، والراوي الذي ينجح في تجاوز هذه العقبة الكؤود سيزول بالتأكيد أثره المتوقع على النص، وسيقدم النص بعيداً عن موقفه الفكري، ومن جهة أخرى فالقارئ -مستقبل النص - لن ينظر فيما سوى الضبط، أما العدالة فيحتاجون منها إلى القدر الذي يساعد على تمام عملية الضبط لا إلى استقامة الراوي في منهجه وفكره، فآل الأمر عندهم على الضبط ومعاييره لا إلى سواه، وعلى هذا فإذا روى الراوي حديثاً فينظر أولاً في درجة ضبطه ومستوى مخالفته لغيره، فإذا ثبت ذلك لم ينظر إلى سواه، ويؤكد هذا أنهم رووا عن الرواة الموصوفين بالبدعة، بل ورووا لهم أحاديث قد يتوهم متوهم أنها تؤيد بدعتهم(٦٣)، وليس المقصود الاستفاضة بالحديث عن هذه المسألة لكن القصد الإشارة إلى توافر منهج المحدثين على مناهج نقدية عميقة، ومثله منهج النقد الاجتماعي، ومنهج النقد العقلي، ومنهج النقد البنيوي، أو استخراج نظريات علمية في تكوين العقل الناقد، أو في نظريات الاتصال الحديثة، ونحو ذلك، فكل هذه القضايا خصبة وثرية في منهج النقد عند المحدثين، فلا بد لإبرازها وإظهارها من القيام بعمليات تكشيفية علمية لهذا المنهج النقدي.

(٦٣) قال ابن حبان: "وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء، والترفض، وما أشبههما، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات، على الشرط الذي وصفناه، ونكِل مذاهبهم، وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله -جل وعلا- إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا؛ فإن الداعي إلى مذهبه، والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه ، وإن كان ثقة، ثم روينا عنه، جعلنا للاتباع لمذهبه طريقاً، وسوَّغنا للمتعلم الاعتماد عليه، وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم، على حسب ما وصفناه" (صحيح ابن حبان ١/١٦٠).

ثانياً: الدراسات المقارنة: ونعني بذلك المقارنة بين منهج المحدثين وبين المناهج الإنسانية القائمة، كالمقارنة بين مناهج النقد التاريخي عند المحدثين وبين منهج النقد التاريخي الغربي، فهذا المنهج في الفكر الغربي يقوم على ركنين أساسيين: جمع الوثائق ، ونقدها[٦٤]، وهذان الأمران هما عين ما صنعه المحدثون في التعامل مع تراث الرواة، وأشير – في هذا السياق– إلى محاولة علمية قام بها أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ" حيث ألف هذا الكتاب بعدما أوكل إليه تدريس مادة "مناهج البحث العلمي" في جامعة بيروت ، حيث يقول: "وجدت الكثير من الكتب التي ألفت في هذا الموضوع لكن لم أعثر على كتاب باللغة العربية، فصممت أن أتلافى هذا الفراغ ثم أكتب شيئاً في هذا الموضوع، فاضطررت أن أرجع إلى مصطلح الحديث لأمرين: أولهما: الاستعانة باصطلاحات المحدثين، والثاني ربط ما أضعه لأول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الأئمة المحدثين"، ثم يضيف: "فأكببت على مطالعة كتب المصطلح وجمعت أكثرها، وكنت كلما ازددت اطلاعاً عليها ازداد ولعي وإعجابي بمواضعيها"، ثم ذكر أنه في عام ١٩٣٦م احتفت الحكومة السورية بمرور ألف سنة على وفاة المتنبي، فذهب لحضور هذا الاحتفال ووفد إلى دمشق، وأقام فيها مدة من الزمن أقلب في اثنائها مخطوطات المكتبة الظاهرية، يقول: "وما إن بدأت بالعمل حتى أيقنت أني أمام أضخم مجموعة في كتب الحديث النبوي في العلم"، ثم قال: "ومن أهم ما وجدت فيها نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ه، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" .ثم قال: "والواقع أنه ليس بإمكان رجال التاريخ في أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، على الرغم من مرور سبعة قرون عليها"، ثم قال: "والواقع أن المثودولوجية الغربية التي تظهر

(٦٤) ينظر كتاب المدخل إلى الدراسات التاريخية للأنجلو وزميله.

لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية، ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي، وبإمكاننا أن نصارح زملائنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعلميه والعمل بأسسه وقواعده"[٦٥]. هذا الموقف المليء بالانبهار من باحث تاريخي -غير مسلم - تجاه تراث المحدثين يؤكد أن هذا المنهج العظيم كان منهجاً مؤسساً لكثير من العلوم والمعارف والنظريات لكنه يحتاج -لإدراك ذلك - إلى استعداد علمي من نوع خاص قد لا يكون متوفراً في الكثير من الباحثين المشتغلين بالدراسات الحديثية، وهو الخلفية الفكرية عن مثل هذه المناهج والقراءة فيها.

وهذا البحث لا يدعو إلى استقبال جميع النظريات النقدية الغربية والتكلف بالبحث عن قواعد من منهج المحدثين؛ لأن هذه النظريات قد يكون من بينها ما هو فاسد في أصله، أو أن ظروف تأسيس هذه النظريات مختلفة تماماً عن ظروف النشأة لدينا وفي تراثنا، غير أني –مع ملاحظة ذلك– أدعو الباحثين إلى الاستفادة من هذا المنهج النقدي العظيم ، بالتكشيف في ثناياه عن نظريات علمية أو بناء وتأصيل نظريات علمية منه.

المبحث السادس: مسار دراسات الدفاع عن السَّنة

من يتتبع الكتب المؤلفة سابقاً هذا المسار سيلاحظ أنها تتوجه إلى دفع الشبه عن حجية السنة، من مثل كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" لمصطفى السباعي، وكتاب "حجية السنة" لعبد الغني عبد الخالق، وكتاب "دفاع عن السنة ورد

(٦٥) مصطلح التاريخ ص١٥.

شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين" لمحمد أبو شهبة، وكتاب "السنة في كتابات أعداء الإسلام" لعماد الشربيني، وغيرها من الكتب والبحوث والدراسات، وهذه الكتب تتوجه إلى الدفاع عن السنّة من جهة حجيتها في المقام الأول، وقد كانت مناسبة تماماً لظروف المرحلة حيث كان عامة النقد الموجه للسنّة يتجه إلى قضايا الاحتجاج بها كدليل من أدلة التشريع إلا أنه تحول الهجوم في السنوات المتأخرة من نقض الحجية إلى محاولة تفكيك بنائها من الداخل، فهو يتوجه بخطابه إلى مسائل علوم الحديث، ونقض قواعد المحدثين، ومنهجهم في قبول الأخبار، وقواعدهم التي يحتكمون إليها، وعلى وجه العموم فهو يتجه بالنقد إلى تناول أهم مسائل علوم الحديث. كما أنه يستعمل - في بعض الأحيان - طرائق المحدثين ويذكر أقوالهم، ويستند إلى المتشابه منها، ويستعمل مصطلحاتهم، ويوظف بعض الأقوال والقواعد في معارضة أصول منهج المحدثين وقواعده، وهو -من هذه الزاوية - أخفى وأدق مسلكاً من النقد الأول(٦٦). فمثلاً يذكر يحيى محمد في كتابه: "مشكلة الحديث" عند مسألة تنامي الحديث وكثرته قضية مهمة قد تبدو مشكلة لمن ليس له خبرة بمنهج المحدثين، هي أن تعويل العلماء على الأحاديث الحجازية دون غيرها يقتضي الشك بغيرها، وهذه الشبهة تبدو للناظر من أول وهلة أنها فعلاً تستدعي التوقف -على أقل الأحوال - في الأحاديث الحجازية لكن حينما تقرأ سياقات هذا الرأي عند المحدثين ستبدو لك المسألة

(٦٦) وممن سلك ذلك على سبيل المثال: إبراهيم فوزي في: تدوين السنة، وقاسم أحمد في: إعادة تقييم الحديث، ومحمد حمزة في: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، وحمادي ذويب في: السنة بين الأصول والتاريخ، ويحيى محمد في: مشكلة الحديث، وعبد الرزاق عيد في: سدنة هياكل الوهم، وعبد الجواد ياسين في: السلطة في الإسلام، وجمال البنا في: نحو فقه جديد، وجناية قبيلة "حدثنا"، والأصلان العظيمان، والعودة إلى القرآن، وغيرها، ونيازي عز الدين في: دين السلطان، ودين الرحمن، وعبد المجيد الشرفي في: التراث والحداثة، وتحديث الفكر الإسلامي، ومحمد الشرفي في الحرية في الإسلام، وابن قرناس في: سنة الأولين.

أخف بكثير مما كان في الصورة الذهنية ، بل وربما لا تكاد تتوقف عندها، أو مثلا ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يبشر به د نصر حامد أبو زيد من قيام عمل علمي جماعي لنقد السنّة سماه: (السنة: النص الشارح)، وهو يعتمد في ذلك على دراسة المرويات دراسة نقدية تاريخية، وذلك يكون بتحديد شخصية الراوي الذي يمثل نقطة التقاء مشتركة في كل الأسانيد الخاصة برواية حديث بعينه، أو واقعة بذاتها، أو قول مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتتبع مرويات كل راوٍ على حدة، وتفحّص طبيعة مرويات هذا الراوي، ومن ثم يتمّ تفكيك سلاسل الإسناد بهذه الطريقة حتى يمكن الوصول إلى تمييز الروايات المنحولة من الروايات الأصلية)[٦٧]. والمقصود من ذكر هذه الأمثلة تحديد طبيعة النقد واختلافه عن السابق، كما يمكن أن نلاحظ اختلاف النقد أيضاً من جهة تعيين الشريحة المستهدفة بهذا النقد فبعد أن كانت الشبهة -في السابق - عبارة عن قناعات شخصية يكتبها الكاتب لجمهور القراء، أصبحت اليوم تُكتب بشكل دقيق لتستهدف طلاب العلم والدارسين في علوم الشريعة، حتى ذهب بعضهم إلى التفتيش في تراث المحدثين، وتوظيف بعض القواعد والآراء، وفصلها عن سياقاتها ؛ وهذا ظاهر من الأمثلة التي ذكرتها قبل قليل.

ولأجل ما تقدم من وجود هذا التحول فيجب أن يصاحب ذلك تحول في الدراسات المعاصرة التي تعمل على هذا المسار، ويجب أن يعتمد -برأيي - على إبراز منهج المحدثين للقراء وكشف أبعاده ومعالمه العلمية، وما دعاني إلى هذا القول هو أن الكثير من الإشكالات التي ترد على منهج المحدثين من قبل خصوم السنة تأتي عادة بسبب مشكلات في تصور منهج المحدثين على وجهه الحقيقي، فهذا الاتجاه في الرد يساعد على تحقيق غايتين مهمتين: أولهما: إزالة الشبه والإشكالات عن منهج النقد،

(٦٧) الخطاب والتأويل، لنصر حامد أبو زيد، ص: ٢٦٥.

وثانيهما: تحصين القارئ وزيادة إيمانه بهذا المنهج النقدي الكبير. ولهذا لابد ـ لتحقيق هاتين الغايتين أن تكون الردود العلمية على خصوم السنة النبوية مقرونة بالأمثلة التطبيقية من عمل الأئمة النقاد؛ لأن الدخول في صلب عملهم - أثناء الرد - يكشف للقارئ جهل هؤلاء الخصوم بالمنهج الحديثي الذي يسير عليه الأئمة، وفي المقابل يكشف أيضاً دقة منهج النقاد أثناء ممارستهم للنقد.

وكذلك من الأفاق العلمية لهذا اللون من الدراسة كشف محاولات التوظيف التي يستعملها خصوم السنة لترويج مشاريعهم في نقض السنة، من مثل ما يردّد بعض هؤلاء بأننا في هذا العصر بحاجة ماسة إلى مواصلة مسيرة عمل الأئمة في فرز الأحاديث وتنقيتها، فإذا كان المحدثون قاموا -في سبيل تنقية الأحاديث - بمرحلتين من مراحل غربلة الأحاديث، الأولى بدأها مالك، وأكملها أحمد، والثانية بدأها البخاري ومسلم؛ ولأنه في هذا العصر توفر من وسائل البحث العلمي ما لم يتوفر للأسلاف من قبل، فإن الحاجة تبدو الآن ملحة؛ لإعلان مرحلة ثالثة[٦٨]، وقد صرح أحدهم بهذا، فقال: (فما نقوم له ليس بدعاً، إنه في حقيقة الحال مواصلة ما قام به مالك بن أنس وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم واستدراك ما فاتهم، وفوق كل ذي علم عليم)[٦٩]، ويؤكد آخر أنه كما طبق بعض المحدثين منهج الشك على مجموعات كبيرة من الأحاديث، وفرزوها بهذه الطريقة، فنحن الآن بحاجة لممارسة هذا المنهج مرة أخرى[٧٠].

---

(٦٨) ينظر: أصول الشريعة، لجمال البنا، ص: ٩١ و ٩٢، ونحو فقه جديد، له أيضاً، ٢٦٣/٢، وهموم مسلم، التفكير بدلاً من التكفير، لنضال عبد القادر الصالح، ص: ١١٠.

(٦٩) أصول الشريعة، لجمال البنا، ص: ٩٤.

(٧٠) ينظر: سدنة هياكل الوهم، لعبد الرزاق عيد، ص: ٣٢.

وهم يستندون في بناء هذا الإشكال على عمل الأئمة السابقين في فرز الأحاديث، مثل ما فعله الإمام مالك لما صنَّف كتابه الموطأ. قال عتيق الزبيري: (وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا، ولو بقي قليلاً، لأسقطه كله، يعني تحرياً)[٧١]. وقال سليمان بن بلال: (لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث، أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيف، يلخصها عاماً عاماً، بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين، وأمثل في الدين)[٧٢].

ومثل ذلك مناداتهم بعرض الحديث على القرآن ،فهم يرددون -دوماً - أن أفضل طريقة لفرز الحديث الصحيح من غيره هي عرضه على القرآن، فإنه كما يقول أحدهم: "ليس من معيار يمكن أن يُفصِّل لنا في هذا المجال سوى القرآن، فالموضوع هو حديث الرسول، وليس هناك ما يسامي هذا في أقوال البشر، ولا بد أن نذهب إلى القرآن رأساً حتى تطمئن القلوب، ويزول ما يمكن أن يعرض لها من غضاضة أو تردد"[٧٣]، ويقول آخر: " وقد قاوم المحدثون فكرة العرض على القرآن، دون أن يكون لذلك أدنى مبرر موضوعي، وتمحكوا بأحاديث مفادها: أن السنة كالقرآن"[٧٤]، وقال أيضاً " وأن إعمال هذا المعيار يجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس"[٧٥]. ويحتجون على ذلك بأعمال الصحابة وفعل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

---

(٧١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض ٦٠/١.

(٧٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٧٣) نحو فقه جديد، لجمال البنا، ٢٤٥/٢. وينظر: الحديث والقرآن، لابن قرناس، ص: ٢٩.

(٧٤) نحو فقه جديد، لجمال البنا، ص: ٢٤٥.

(٧٥) المرجع السابق، ص: ٢٤٨.

وهذه المحاولات التوظيفية تحتاج إلى معالجة علمية تفك حالة التداخل التي يسعى إليها هؤلاء من محاولة إلباس منهجهم العبثي لباس العلمية والموضوعية بتصويره على أنه امتداد طبيعي لعمل المحدثين.

ويتصل بهذا اللون من الدراسة ضرورة أن تتوجه بعض الدراسات الحديثية إلى إظهار واقع الرواية كما كانت في عصرها وتصوير ذلك تصويراً دقيقاً، فهذا الواقع مازال –في تقديري - مستعصياً على القراء وغير المتخصصين من جهة فهمه وتصوره، فلا يعرفون كيف تشكل هذا المنهج، وماهي بذوره وأصوله؟ وما هي مكونات هذا المنهج النقدي والقوانين التي يسير عليها الأئمة؟

المبحث السابع: مسار الدراسات الموضوعية

لعل هذا الحقل هو من أكثر حقول السنة ثراء وبحثاً، ويسير العمل في هذا المسار عادة عبر ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: تحديد الموضوع المراد بحثه، ويكون هذا التحديد عبر مجموعة من الوسائل، منها: الذهاب إلى الموضوعات الفقهية، عبر فهارس موضوعات كتب الفقه ، ثم يختار الباحث موضوعاً منها ، ويجمع ما ورد في هذا الموضوع الفقهي من أحاديث، كأن يذهب الباحث مثلاً إلى كتاب "أدلة الفقه الإسلامي" لوهبة الزحيلي، وينظر في الفهارس الموضوعية للكتاب، ويختار منها موضوعاً فقهياً ، ويحوله إلى بحث حديثي، فإذا وقعت عينه ـ مثلاً ـ على أحكام الطيب في الفقه الإسلامي حوّله إلى موضوع حديثي ليكون: "الأحاديث الواردة في الطيب: جمعاً وتخريجاً ودراسة"، أو يجد مثلاً أحكام الدَّين في الفقه الإسلامي، فيحوله إلى: "الأحاديث الواردة في الدّين: جمعاً وتخريجاً ودراسة" وهكذا .

أو يذهب الباحث إلى أدلة كتب التخريج، من مثل كتاب: مفتاح كنوز السنة -حيث صنف جامعوه من المستشرقين الأحاديث إلى موضوعات فقهية وتربوية ونحو ذلك - فيختار منها موضوعاً ويجمع أحاديثه. وقد يذهب الباحث إلى الاستفادة من بعض البرامج الحاسوبية المفهرسة موضوعياً، من مثل برنامج "حرف" للكتب الستة، إذ فهرس مصمموه الأحاديث ورتبوها ترتيبا موضوعياً.

الخطوة الثانية: جمع أحاديث هذا الموضوع، إما عبر الجرد اليدوي، فيذهب الباحث إلى مظان وجود هذه الأحاديث في أبوابها من كتب الرواية، أو عبر الحاسب الآلي، بحيث يدخل كلمة الموضوع ومشتقاتها، ويبحث عنها ، كأن يكون البحث عن أحاديث القبور، فيدخل مثلاً كلمة قبر، أو مقابر، أو قبور، ونحو ذلك. وهاتان طريقتان مشهورتان لكن ذكرتهما لأسجل عليهما الملاحظتين التاليتين: الأولى أن الجرد اليدوي هو أدق أنواع الجرد وأوفاه لكن بشرط ألا يقتصر الباحث على مظان حديثه في الأبواب، بل عليه أن يجرد جميع الأبواب، وهذه ملاحظة مهمة جداً؛ لأنه لربما كان موضوعه عن أحاديث الجهاد، فيجد بغيته في كتاب الطهارة!، والسبب في هذا أن المصنفين لكتاب الرواية يضعون الحديث ـ عادة ـ في دلالته الغالبة، ولا يكررونه في باب آخر لوجود ما يغني عنه من الأحاديث، ولعل هذا الإشكال في الجرد يفسر لنا عزوف بعض الباحثين عن بعض الموضوعات نظراً لقلة أحاديثها، والحقيقة أنه لو جرد الباحث على هذا النحو لربما وجد ضعف ما بين يديه من الأحاديث.

والملاحظة الثانية على الجمع الحاسوبي: أن الباحث سيفوته لونين من الأحاديث: الأولى، وهي الأحاديث التي تدل بموضوعها لا بلفظها على الموضوع الذي بين يديه. والثانية: الطرق التي تذكر دون متونها، وهذا كثير جداً.

الخطوة الثالثة: تخريج هذه الأحاديث والتعليق عليها: يختلف الباحثون في هذا بحسب المنهج المتبع في القسم العلمي التي تقدم إليه الرسالة، ولهذا فبعضهم يكتفي بعزو الأحاديث، ويكون تركيزه على التعليق عليها ودراسة مسائلها دراسة فقهية، وبعضهم يركز على تخريجها ودراسة رجالها وأسانيدها والتفتيش عن عللها، ولا يكاد يعول على دراسة موضوعها إلا ما يتعلق ببيان الغريب وإيضاح المشكل.

والمنهج الوسط في هذا أن يكون التركيز في الدراسة أولاً على ما يتعلق بالثبوت؛ لأن الباحث هنا لابد له من تعلم صناعة هذا العلم، ولا سبيل لتحصيل ذلك دون أن يتدرب على التخريج ودراسة الأسانيد، ثم يعلق ثانياً على الأحاديث بالقدر الذي يجلي الموضوع الكلي لها، وهنا خلل كبير يقع فيه بعض الباحثين، وهو أن يذهب بهم التعليق على الأحاديث مذاهب بعيدة، فيأخذهم تقصي مسائل الأحاديث وفوائده إلى ما يتجاوز به موضوع البحث الأصلي، والتوسط في هذا أن يستصحب الباحث عند تعليقه على مسائل الحديث وفوائده الموضوع الكلي للبحث، فيعرض مسائل الحديث وعينه على هذا الموضوع، فهو يحوم معه ويدور في فلكه، وكل مسالة لا تخدم هذا المقصد فهو يذكرها مختصرة، أو في الحاشية وذلك حتى لا يتحول البحث إلى حديث تحليلي صرف فيخل بموضوع البحث وأساسه.

وهذه الخطوات الثلاث هي -عادة - الجادة التي يسلكها الباحثون عند اختيار موضوع في هذا المسار، وهي خطوات صحيحة، لكن ثمة إشكال يقع فيه بعضهم، وهو غفلتهم عن الوحدة الموضوعية للبحث، إذ يتصور هؤلاء أن وجود مصطلح رابط بين أحاديث الباب كاف في منح هذه الأحاديث لقب الحديث

الموضوعي، وهذا غير صحيح ، فلا يصح ـ مثلاً ـ أن تكون "الجبال" مثلاً، عنواناً في الحديث الموضوعي؛ لسبب بسيط، وهو أن الوحدة الموضوعية بين الجبال غير موجودة، فلا يمكن أن يقول الباحث في ختام بحثه إن البحث أظهر اهتمام السنة بالجبال! فشرط الحديث الموضوعي الضابط هو وجود وحدة موضوعية للبحث تنظم جميع أطرافه!.

ومن الدراسات التي تحتاج إلى تعزيز في هذا المسار بناء النظريات من خلال السنّة، فهذا اللون من البحث لم يزل ـ في تقديري ـ بحاجة إلى دراسات علمية جادة، كأن يقال مثلاً: أحاديث الإدارة في السنة، أو أحاديث البيئة، أو استشراف المستقبل في السنة، أو استشراف مستقبل المرأة، أو نحو ذلك، أو دراسة نظريات الاتصال الحديثة من خلال السنة، وهذا الاتجاه رغم وجود بعض الدراسات والبحوث فيه لكنه مازال فقيراً في الدراسة، إما بسبب وجود إشكالية وخلل في تصور فكرة هذه الموضوعات نفسها، فربما توهم بعضهم أن هذه الموضوعات أجنبية عن تخصص الحديث، وهي بموضوعات الثقافة أقرب وأليق، وهذا التصور غير صحيح مطلقاً؛ لأنه يمكن أن نطرد هذا التصور ـ أيضاً ـ حتى على الموضوعات الفقهية في الحديث الموضوعي، ولا قائل بهذا، ثم إنه أيضاً لا يمكن لغير المشتغل بالسنة أن يولد هذه النظريات من السنة، إذ لا أحد أقدر على معرفة موضوعات النصوص ومقاصدها من المشتغل بالسنة، وقد كان منهج الأئمة الاشتغال على النصوص والتفقه في متونها وأسانيدها، قال ابن المديني: "معرفة معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٧٦]، وقال سفيان الثوري: "لو كان

(٧٦) سير أعلام النبلاء، الذهبي ١١/ ٤٨.

أحدنا قاضياً لضربنا بالجريد فقيهاً لا يتعلم الحديث، ومحدثاً لا يتعلم الفقه"[٧٧] بل إن "حفاظ الحديث الذين تمكنوا من علوم الحديث بشقيها -فقه الحديث، ومعرفة الصحيح والسقيم - هم وحدهم الذين سبروا أغوار النقد، وهم بعينهم اعتبارنا في البحث، وإنَّ تصحيح الأحاديث وتعليلها لا يتأتى لأحد دون التكوين العلمي المزدوج"[٧٨]. ومن الأسباب التي أدت إلى عدم نشاط البحث العلمي في هذا الحقل تطلب هذا المسار توافر الباحث على مقدرة علمية بالصياغة والإنشاء، وهذا من شأنه أن يمايز بين قدرات الباحثين ومواهبهم بخلاف بعض المسارات الأخرى التي يتخفى فيها الباحث ويواري عوزه في هذا الجانب خلف النقولات والاقتباسات. ومن الفوائد التي يجنيها الباحث من هذا المسار بناء العقل الكلي، وأعني به سعة الإدراك وحسن التصور وسعة الأفق، فهذا المسار يساعد بالتأكيد على بناء هذا العقل وتنميته وتطويره، إذ إن إنشغال الباحث من بداية بحثه حتى نهايته بتكوين وحدة موضوعية وبناء نظرية علمية فإن هذا من دون شك يحقق للباحث هذا المقصد المهم. وأختم الحديث بالقول إن هذه الأهمية لهذه المسار تلقي بالمسؤولية العلمية على أرباب هذا التخصص بالالتفات إلى مثل هذه الموضوعات وفتح الآفاق العلمية فيها[٧٩]، فإن في تعزيز هذا الجانب تأكيد على عالمية هذه السنة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

---

(٧٧) نظم المتناثر للكتاني ص٣ .

(٧٨) نظرات جديدة لحمزة مليباري، ص٦١.

(٧٩) في الفترة الأخيرة ظهر -بحمد الله- الاهتمام بهذا اللون من الدراسات، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الندوة الدولية التي تقيمها كلية دبي للدراسات الإسلامية بإشراف د. حمزة مليباري، حيث ظهرت الكثير من الموضوعات المبتكرة ، فمثلاً في ٤-٧ ربيع الآخر ١٤٢٨هـ عقدت الكلية ندوة عن القيم الحضارية في السنة، وفي ١٦-١٨ جمادى الأول ١٤٣٢هـ عقدت الكلية ندوة بعنوان: الاستشراف والتخطيط المستقبلي في السنة

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان، فله الحمد أولا وآخر وظاهراً وباطناً، ثم أذكر أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: علم السنة النبوية علم ثري في ناحيته البحثية، إذ هو علم يحوي الكثير من المسارات البحثية في داخله.

ثانياً: أن الكثير من مسارات هذا العلم مازالت تعمل ـ في الأقسام العلمية ـ بالحد الأدنى رغم ثرائها وكثرة فروعها وتنوعها العلمي والمعرفي.

ثالثاً: مسار الدراسات المصطلحية مازال بحاجة ماسة إلى تعزيز هذا المسار وضرورة الاستفادة من علماء اللغة في هذا الخصوص.

رابعاً: من أهم الموضوعات التي تحتاج إلى بحث استقصاء منهج التعليل عند النقاد ورصد بداياته وتطوراته.

خامساً: أن دراسة سياقات أقوال النقاد في الجرح والتعديل وألفاظهم يجب أن تكون عبر المنهج الاستقرائي.

سادساً: في دراسات الدفاع عن السنة يوصي البحث بالتركيز في هذا المسار على إبراز منهج المحدثين وتصوير الواقع الصحيح للرواية.

سابعاً: أن من أهم المجالات في مسار الحديث الموضوعي بناء النظريات، وهو مسار جديد بحاجة إلى تطوير وتعزيز ورسم المناهج الصحيحة له.

النبوية، وفي ١٣ – ١٥ جماد الآخر ١٤٣٤هـ عقدت الكلية ندوة بعنوان: صناعة التميز وتنمية المهارات في السنة النبوية". والآن يجري الاستعداد لإقامة ندوة بعنوان: "المِتلم المدني في السنة النبوية: مقوماته وأبعاده الحضارية"، وهي جهود مشكورة، وأتمنى من الأقسام العلمية في الجامعات السعودية استلهام هذه التجربة الثرية والاستفادة منها.

فهرس المصادر والمراجع

[١] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس.

[٢] أصول الشريعة لجمال البنا، نشر دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ط ١٤٢٧هـ.

[٣] الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية، لنصر حامد أبو زيد، نشر المركز الثقافي، المغرب. الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.

[٤] الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، لإكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى، طبعة دار البشائر.

[٥] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

[٦] تاريخ دمشق، لابن عساكر، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: علي شيري.

[٧] ترتيب المدارك، للقاضي عياض، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، تحقيق: أحمد بكير محمود.

[٨] تقدمة المعرفة = الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.

[٩] تقييد العلم للخطيب، نشر دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، تحقيق: يوسف العش.

[١٠] تهذيب الأسماء واللغات للنووي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

[١١] توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

[١٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ط ١٤٠٣هـ، تحقيق: محمود الطحان.

[١٣] الحديث الحسن لذاته أو لغيره: دراسة استقرائية نقدية، لخالد الدريس، نشر دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

[١٤] الحديث والقرآن، لابن قرناس، نشر دار الجمل، ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

[١٥] الخطاب والتأويل، لنصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، المغرب ط ٥ (٢٠٠٥ م).

[١٦] سدنة هياكل الوهم، نقد العقل الفقهي لعبد الرزاق عيد، دار الطليعة، بيروت. ط ١ (٢٠٠٥م).

[١٧] سير أعلام النبلاء، للذهبي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي.

[١٨] شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.

[١٩] شرح مسلم للنووي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

[٢٠] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لابن بلبان الفارسي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

[٢١] ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف، نشر مكتبة العبيكان.

[٢٢] طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن يعلى، نشر دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.

[٢٣] علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح، نشر دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩م.

[٢٤] فتح المغيث للسخاوي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

[٢٥] الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ط١، ١٤١٨هـ، دار الهجرة.

[٢٦] الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.

[٢٧] في الائتلاف والاختلاف في الفكر الإسلامي، ثنائية السائد والمهمش في الفكر الإسلامي القديم لناجية الوريمي بو عجيلة، دار المدى، سوريا، ط ١، (٢٠٠٤م).

[٢٨] قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

[٢٩] الكامل لابن عدي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

[٣٠] كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، نشر مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، تحقيق: سعد الحميد وخالد الجريسي.

[٣١] المدخل للدراسات التاريخية = النقد التاريخي لعبد الرحمن بدوي، ط٤، ١٩٨١م، نشر وكالة المطبوعات، الكويت.

[٣٢] مصطلح التاريخ، لأسد رستم، نشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثالثة. بدون تاريخ.

[٣٣] المعجم الأوسط للطبراني، نشر دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله، عبد المحسن الحسيني.

[٣٤] معرفة السنن والآثار، للبيهقي، نشر دار قتيبة، بيروت، ودار الوعي، سوريا، ودار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

[٣٥] موت المؤلف، بحث إلكتروني في جامعة غزة، للدكتور عبد الخالق العف.

[٣٦] نحو فقه جديد لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي. (دون تاريخ الطبع).

[٣٧] نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، نشر دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة السادسة، ١٤٢٣هـ، تحقيق: علي الحلبي.

[٣٨] نظرات جديدة في علوم الحديث لحمزة مليباري، ط ١، ٢٠٠٣ دار ابن حزم، بيروت.

[٣٩] نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٠هـ.

[٤٠] هموم مسلم: التفكير بدلاً عن التكفير، لنضال عبد القادر الصالح، نشر دار الطليعة، بيروت، ط ١ (١٩٩٩م).

Paths of Scientific Research in The Sunnah "Prospective Descriptive Study"

Dr. Khaled bin Abdul Aziz Aba Al-Khail
Assistant Professor, Sunnah and its sciences Department, Faculty of Sharia and Islamic Studies
Al Qussaim university

Abstract. This research is trying to draw a map of scientific research in the specialty of "Prophetic Sunnah" and identifies the most important research paths in it, which is: The path of terminology studies, and the path of the Illal studies, and the path of Declaring Unreliable and improvement studies ,The path of historical studies the path of the methodological comparative studies, the path of the defense of Sunnah studies, and the path of objective studies, And so on the one hand describe reality According some research models in these paths, then drew attention to the new scientific prospects in these paths, and attempting to provide scientific visions contribute to enhancing the research side of the paths,the researcher does not pretend the restrict these paths and take all the vocabulary, but as required by the nature of the research of the abbreviation and concision.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ٤٧-٩٢، (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

قرينة الاختصاص عِند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم

د. أحمد عبدالله عيد المخيال
قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

ملخص البحث. حاولت هذه الدراسة التعرف على قرينة من القرائن المهمة في علم علل الحديث وفي الترجيح بين الروايات المختلفة على شيوخ الرواة المكثرين وهي قرينة اختصاص الراوي بروايته عن شيخ، أو عن أهل بيته أو بلده، وغير ذلك.

حيث إن الاهتمام بهذه القرينة يعطي المرء قوة وملكة في تعليل الحديث والترجيح عند الاختلاف.

كما ساهم هذا البحث في التعرف على إمام حافظ وهو الإمام ابن أبي حاتم الرازي، والتعرف على تطبيقات النقاد الذين نقل عنهم لهذه القرينة في كتابه علل الحديث.

وظهر من خلال البحث أنَّ القرائن التي يستعملها نقاد الحديث في الترجيح بين الروايات المختلفة كثيرة ومتنوعة.

كما أن القرينة التي تضمنتها هذه الدراسة قد اعتمدها ابن أبي حاتم والعلماء الذين نقل عنهم في الترجيح.

وظهر من خلال البحث أن هذه القرينة لا يؤخذ بها على إطلاقها، فإنه يُرجّح بها ما لم تعارض بما هو أقوى منها.

والإشارة إلى قرينة اختصاص الراوي بالرواية عن شيخه أو عن أهل بلده من الأهمية بمكان في الترجيح بين الروايات المختلفة، لاسيما أنني لم أجد من جمع مادتها المنثورة في كتب العلل وكيف كان للأئمة دورٌ في ترجيح بعض الروايات على بعض بهذه القرينة.

الكلمات الدّالة: قرينة اختصاص، محدثين، علل الحديث، ترجيح.